العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

لا حديث أميركيا إلا عن علاقة قادة اليهود بقطر

حملة «اتّبع المال» تتساءل: لماذا تخفي الجامعات الأميركية تمويلات الدوحة؟

لا تنتهي في الولايات المتحدة فضائح تمويل قطر لجامعات أميركية يشرف علـى إدارتها أميركيـون يهود، كما لا ينتهي الجـدل الدائر حول العلاقة المتينة التي تجمع قادة قطر بشخصيات من اللوبي اليهودي قصد تحسين صورتهـا مـع الإدارة الأميركية. ويأتـي كل هذا الحديث الـذي تتداوله العشـرات من التقارير الأميركية وحتى الإسـرائيلية بعد كل ما وجّه من اتهامات للمسـؤولين في المؤسسـات التعليمية في جميـع أنحاء الولايات المتحـدة بحصولهـم على أموال قطريـة، ما دفع إلـى التحقيق مع كبرى الجامعات مثل هارفارد وييل بشأن هذه التمويلات.

متى تُعاقب الدوحة على هداياها المسمومة؟

واشنطن - تحوّلت قضية اختراق قطر للجامعات الأميركية خاصة منها المملوكة لشـخصيات يهوديـة إلى محـور حديث يومـي على أعمـدة الصحـف الأميركية التي لا تعيد طرح هذا الجدل للتأكيد على صدقيـة مـا ورد في تقارير سـابقة بقدر ما تطرح أسـئلة حول ما تسمّيه العلاقة المسـمومة بين قادة قطر والزعماء اليهود في الولايات المتحدة.

ويتفـق الكثيـر مـن المتابعـين فـي الدوائر الأميركية على أن مسـألة تمويل قطر للجامعات الأميركيـة أصبحت أمرا ثابتـا، لكنهم يثيرون باسـتمرار أسـئلة بشأن صمت اليهود الأميركيين على ذلك.

وبحسـب آخر التقارير الأميركية أو حتى الإسرائيلية ومنها صحيفة "تايمز" الإسـرائيلية، فـإن قطـر تنفـق مليارات الـدولارات علـى الجامعـات الأميركية. وعلـى الرغم من أن نوايا قطر قد لا تكون حسـنة، إلا أن القادة اليهـود الأميركيين يلتزمون الصمت حيال الأمر.

> **4.9**
> مليار دولار تبرّعت بها قطر للجامعات الأميركية، تم الإبلاغ عن 1.9 مليار دولار فقط

وتفيد آخـر المعطيات الصـادرة عن تقاريـر صحافيـة دوليـة أو عـن معهد دراسة السـامية والسياسة العالمية بأنه في الوقـت الذي يعتقد فيـه أنه لا يوجد جديد بشـأن الجـدل الدائر حـول علاقة الزعمـاء اليهـود الأميركيـين بقطر، فإن اكتشافًا جديدًا يجبر الجميع على توجيه الانتبـاه إلى تلك العلاقـة "القبيحة" بين قادة قطر والزعماء اليهـود في الولايات المتحدة مرة أخرى.

وتتعلـق الفضيحة الجديـدة بقبول الجامعـات الأميركيـة الكبـرى تبرعات كبيـرة من حكومة قطر دون الإبلاغ عنها، وهذا أمر سيء بما فيه الكفاية.

لكـن على الرغم من لعـب العديد من اليهـود الأميركيـين أدوارا كبـرى فـي خدمة السياسـة الدعائيـة القطرية، فإن الجديد يتعلـق بوجود تطور مثير للقلق لأنـه اتضـح وجـود صلة مباشـرة بين الأمـوال القطريـة والجماعـات الموالية للفلسـطينيين في الجامعـات الأميركية وهم تابعون لحركة حماس وكذلك جماعة الإخوان وحزب الله اللبناني.

وفـي هـذا الصـدد سـبق لموقـع "إسـرائيل ناشـيونال نيـوز" أن نشـر بالتفاصيل العلاقة الغريبة مع قطر تحت عنوان "قطر ذات الوجهين"، حيث كشـف التقريـر أن قيـادات يهودية فـي أميركا عملت فـي خدمـة أجندة قطـر لكن بعد افتضاح أمرها انسحبت وأعلنت رسميا أنها لم تعد لها علاقة بالدوحة، خاصة أن العديد من الفضائح انكشـفت وأجبرتها على الانسحاب.

والغريـب فـي مـا كشـفته التقارير الجديـة أن الجماعـات الموالـية للفلسـطينيين ذات الصلـة بالتمويـل القطري للجامعات الأميركية هي نفسـها التي يتم استنكارها دائمًا من قبل القادة اليهـود الأميركيين بمن فـي ذلك بعض القادة الذين زاروا قطر وأشادوا بها قبل عامين.

ويبـدو أنه بينمـا كان بعض اليهود الأميركيـين يعـززون صـورة العلاقات العامة لقطر، كانت قطر تروّج لمجموعات الدعاية الفلسـطينية التـي تنقض على طـلاب الجامعات الأميركية فـي النهاية وذلك بحسب معلومات جاءت على لسان الباحث الشـهير تشارلز سـمول رئيس معهد دراسة معاداة السامية والسياسة العالمية.

وأفادت الكثير مـن التقارير في أكثر من مرة أن هذه المفارقات تأتي في خضم تبادل النار بين إسـرائيل وحماس، حيث بدا أن غزوا برّيا إسـرائيلياً كان وشيكا إلا أن وقـف إطـلاق النار بين إسـرائيل والجماعات الفلسـطينية تفاوضت قطر على جـزءٍ منه، ويبدو أنه مـا زال قائمًا ولو بشكلٍ مؤقت على الأقل.

ودورٌ قطـر في التفـاوض على إنهاء "الأعمال العدائية" ضد إسرائيل أكثر من مجـرد مفارقة، لأن هـذه الدولة كانت ولا زالت تمول في نفس الوقت حماس.

وعلى مدار الأعـوام القليلة الماضية، أجـرى المعهد المذكـور مشـروعاً بحثيًا بعنـوان "اتّبـع المال"، والذي سـاعد في إلهـام تحقيـق وزارة التعليـم الأميركية الحالـي فـي مشـكلة التمويـل الأجنبي للجامعات الأميركية.

مـن الناحية القانونية فـي الولايات المتحـدة، لا يوجـد شـيء يمنـع قبـول جامعة منحة مـن نظام أجنبي "حتى من دكتاتوريـة وحشـية ذات وجهـين ترعى الإرهـاب مثل قطر" بحسـب المعهد. لكن عندما تخفـي الجامعة حقيقة أنها تتلقى مثل هـذه الأموال، فهناك مشـكلة. للآباء الذين يدفعون الرسوم الدراسية الحق في معرفة مـا إذا كانت الجامعة التي أوكلوا إليها تعليم أبنائهم تتأثر بأطراف معادية أجنبية.

ومن بين أهـداف التحقيق الفيدرالي المسـتمر هـي جامعـات ييـل وهارفارد وكورنيل وجورج تاون. ومن بين الأنظمة التـي أخـذوا منها - ولكـن لا يُزعم أنهم قامـوا بالإبـلاغ - الهدايـا الكبيرة هي روسـيا والصـين والعديد مـن الأنظمة العربيـة. وتعـد قطر إلى حـد بعيد أكبر هذه الجهات المانحة.

وجد باحثو "اتبـع المال" أنه من بين 4.9 مليار دولار تبرعت بها قطر للجامعات الأميركية المختلفة في السنوات الأخيرة، تم الإبلاغ عن 1.9 مليار دولار فقط بشـكل صحيح.

ويعتبر تمويل الجامعـات الأميركية وسـيلة مهمة لقطر لتعزيـز صورتها في أميـركا. ويشـير معهـد دراسـة معاداة السـامية والسياسـة العالميـة إلـى أن هـذه الأمـوال بمثابـة "تحـوّط ضـد انتقـاد الحكومات التي تقـدم التمويل". فالأسـاتذة الذين يتقاضـون رواتبهم من مراكـز الأبحـاث المدعومـة مـن الدوحة سـيُحجمون عن انتقاد القطريين، سـواء في فصولهم الدراسـية أو مؤتمراتهم أو كتبهم أوٍ مقالاتهم.

ووفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، تزوّد قطـر الإرهابيـين المعادين لأميـركا مثل داعـش والقاعدة وطالبـان "بالملاذ الآمن والوسـاطة الدبلوماسـية والمسـاعدات المالية والأسلحة في بعض الحالات".

ونظـرا لكل هـذه التداعيـات يوجد الكثيـر ممـا يجـب علـى الأسـاتذة الأميركيـين أن ينتقـدوه - إلا إذا كانـت رغبتهـم فـي التحـدث بشـكل علني قد تعرضـت للمسـاومة - بحسـب تقرير المعهد المذكور.

ويوجـد سـبب آخر وجيه بحسـب نفـس المصـدر لإثـارة القلق فـي قلوب أصدقـاء إسـرائيل. فقطـر هـي المموّل الرائد في العالم لإرهابيي حركة حماس، كما أنها الممول الرئيسـي لشبكة قنوات الجزيرة الدولية المعادية للسامية.

وتمتد الأنشـطة المعادية لليهود في قطر إلى الجامعـات الأميركية. وقد ذكر معهد دراسة معاداة السامية والسياسة العالميـة في تقريـره "لقد وجـد بحثنا علاقة بين تمويل الجامعات من قبل قطر مع وجود مجموعات مثل 'طلاب من أجل العدالـة في فلسـطين' وبيئـة متدهورة تعزز الأجواء العدوانية والبيئة المعادية للسامية".

ووفقًا لرابطة مكافحة التشـهير، فإن مجموعـة "طلاب مـن أجـل العدالة في فلسـطين" يقومون "بالتشهير بالطلاب اليهود الذين يثبت أنهم صهاينة".

وعندمـا زار بعض الزعمـاء اليهود قطر وأشادوا بها قبل عامين، بدا البعض متشككاً للحظة في أن هذا النظام الشرير سـيتوقف فجأة عـن تمويـل الإرهابيين لمجـرد زيـارة عـدد قليل من المسـؤولين اليهود.

وقد اتضح أن الوضع كان أسـوأ مما كا ن يعتقد حيث بينما كان النظام القطري يسـتقبل المسـؤولين اليهود الأميركيين، كان يروج بنشاط للمجموعات ذاتها التي تعمل على تخويف طـلاب الجامعات من الأميركيين اليهود.

وتذهب عـدة تقارير إلـى اعتبار أنه حـان الوقت لأولئك الذين دافعوا عن قطر للاعتراف بخطئهم علنًا وتحمل مسؤولية أخطائهم. أولئـك الذين يطلبون الاحترام كقـادة فـي المجتمـع اليهـودي يجب أن يكونـوا مسـؤولين، ويجـب أن يكونوا مسـتعدين للاعتراف بأخطائهم "خاصةً عندمـا يكون خطؤهـم قد سـاعد نظامًا يوقع بأبنائنا وبناتنا".

غاز غرب المتوسط.. القاهرة تورط تركيا مع الكبار

محمد حماد
كاتب مصري

القاهـرة - باتـت التحـوّلات الجيوسياسـية واقعا ملموسا في حوض البحر المتوسـط، وتداخلـت معها الأبعاد السياسـية والاقتصاديـة، تحـت غطـاء البحث والاستكشاف عن النفط الغاز.

ومـن المرجـح أن تنتقـل القضية من الصراع على الغاز في شرق المتوسط إلى غربه، عقب قيام الحكومة المصرية بإرساء عطاءات بالأمر المباشـر لشركات أميركية وفرنسـية وبريطانية وهولندية للتنقيب عنـه على مقربة من الحـدود الليبية، بما يجعـل شـبح الصدام بـين الـدول التي تنتمي إليها الشركات قائما مع تركيا التي وقعـت مذكـرة تفاهم بحري مـع حكومة الوفاق الوطني الليبية، لا تزال تداعياتها السياسية والأمنية مستمرة.

وضعـت مصر الرئيـس التركي رجب طيب أردوغان في حرج بالغ، قد يصل إلى درجة حـدوث تصعيد من ورائـه، مع كل من الولايات المتحدة وفرنسـا وبريطانيا، بعد أن أسـندت قبل أيام للشركات الكبرى التابعة لهـذه الدول حقوق امتياز البحث عن الغاز في منطقة غرب البحر المتوسـط المتاخمة للحدود مع ليبيا.

اتفقـت القاهـرة بصـورة مبدئية مع 5 شـركات عالميـة للتنقيـب عـن النفـط والغاز في السـواحل الغربيـة في البحر المتوسط، وهـي: شيفرون وإكسون موبيل الأميركيتين، وتوتال الفرنسية، و"بي.بي" البريطانية، وشل الهولندية.

ووصفت مصادر سياسية لـ"العرب"، الخطـوة بأنها مقصودة في هذا التوقيت لخلـق المزيد من الإحراج لتركيا ووضعها فـي مواجهة مباشـرة مع بعـض القوى الدوليـة الراغبـة في تكريـس دورها في ملف الغاز الحيوي في المنطقة.

ورأت المصـادر ذاتهـا، أنـه موقـف مـدروس بعناية مـن الحكومـة المصرية التـي لا تريـد خـوض مواجهـة منفردة مـع أنقـرة، وتعمـل دوما علـى توظيف الأوراق الاقتصادية التي تملكها ومنحها مسـحة سياسـية وأمنية أحيانـا، وهي بذلـك ترد عمليا وتغلق الأبواب المشـرعة أمام التحركـات التركية فـي مياه البحر المتوسـط، والباحثة عـن دور مؤثر تحت غطاء استكشاف الغاز.

لجـأت القاهرة إلى تلـك الخطوة في رغبـة منها في المزيد من تدويل العمل في المنطقة بأقصى سرعة، بعيدا عن تعقيدات نظـام المزايـدات المعمول به فـي البحث والاستكشـاف عن النفط والغاز والذي قد يستغرق شهورا، وأرادت توجيه رسالتها فـي الوقت الـذي تعاني فيـه تركيا على مسـتويات متعددة، وتكاد تفقد صوابها في سوريا، وبدأت تترنح في ليبيا.

ويعتقـد أن يـؤدي هذا التطـور إلى إعـادة تركيـا النظـر فـي تحركاتها في حـوض البحر المتوسـط، بعـد أن باتت محاصرة بقوى عظمى قادرة على تقويض مفاصلهـا، وربمـا تضطر إلـى الرضوخ لمجـال مقايضـات صعبـة تحـت الوابل الكبير من الضغوط التي تعاني منها.

لم تصـدر الحكومـة المصريـة بيانا رسـميا بهذا الإجـراء كالمعتاد، لكن فضل المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنيـة، الإعـلان عنـه بشـكل إعلامي محـدود، لأنه يريد تحويلـه لأمر واقع في هـدوء لتربك الصدمة تركيـا وتفقدها ما تبقى من صواب.

في الأوضـاع الطبيعية تلجـأ وزارة البتـرول للإعلان عن المزايدات، وفق بيان يصـدر عنها، إلا أن الوضـع الجديد يعد إسـنادا لعمليات البحث بالأمر المباشـر، وهـي من المواقف النـادرة جدا في تاريخ البحث عن الموارد النفطية في مصر.

أوضح الملا أن الشـركات سـوف تبدأ عمليات البحث الاستكشـافي مطلع العام المقبـل، وتحمل هذه السـرعة في طياتها رسائل سياسية تسـتهدف تسريع وتيرة العمل في المنطقة التي ضاعفت تصورات تركيا من سخونتها.

وقـال جهـاد عـودة، أسـتاذ العلوم السياسـية بجامعـة حلون فـي القاهرة، لـ"العرب"، "لا تنال هذه الخطوة من مصر، فهو قرار اسـتراتيجي داخلـي يخصها، لكنـه يحمل فـي طياتـه منـاورة مربكة لتحركات أنقرة في البحر المتوسط".

بهـذا التحرك تصبـح أنقرة في مأزق حيال رغبتها في التمدد داخل غرب البحر المتوسـط عقب توقيعها مذكرتـي تفاهم بحـري وأمني مع حكومة طرابلس، فضلا عن محاصرتها في شـرق البحر المتوسط وفق عمليات ترسـيم الحـدود بين مصر وقبـرص واليونـان وإسـرائيل، والتـي أصبحـت منطقة عمليات دولية أيضا بعد اكتشاف حقل ظُهر.

بعثـت القاهرة برسـالتين واضحتين الفتـرة الماضيـة، الأولى تشـكيل منتدى غاز المتوسـط الذي يضم عـددا من الدول المعنية بالطاقة في شرق المتوسط، ويمثل الـذراع الرئيسـية للاسـتثمار الجماعي فـي المنطقـة، وألحقته بعطـاءات لبعض الشركات الكبيرة في غرب المتوسط.

وطلبت فرنسا رسـميا الانضمام إلى المنتدى، فيما طلبـت أميركا الموافقة على ضمهـا للمنتـدى بصفة مراقـب دائم، ما يزيـد من تدعم المنظمـة المرتقبة بوصفها قوة ضغط على الساحة الدولية.

والرسـالة الثانيـة تتعلـق بإجـراء منـاورة "قـادر 2020" في يناير الماضي، وتعد من أضخم وأكبر المناورات البحرية للقوات المسلحة، وشاركت فيها تشكيلات ووحـدات القوات المسـلحة مـن القوات البريـة والبحريـة والجويـة، وجميـع القيادات والهيئـات والإدارات والجيوش الميدانيـة وقوات الدفاع الجـوي، إضافة إلى عناصر القوات الخاصة من الصاعقة والمظلات.

وتضمنـت مـا يسـمى بـ"عمليـات الفتح الاسـتراتيجي للقـوات على جميع الاتجاهات للدولة وعلى ساحلي البحرين الأحمر والمتوسـط"، في إشـارة حاسمة لتركيا التي لم تخف أطماعها الإقليمية.

وأكـد قـدري أبوإسـماعيل، أسـتاذ العلوم السياسـية بجامعة الإسـكندرية، أن الميـاه الإقليمية لمصـر محددة وموثقة في الأمم المتحدة، وهذا موطن قوة للدولة.

وأشـار لـ"العرب" إلـى أن التوجهات العسـكرية خـلال الفتـرة الماضية عززت من توفيـر الحمايـة للمنشـآت البحرية المصرية، ويزيد تواجد الشركات الأميركية والفرنسـية والبريطانيـة موقف القاهرة تحصينـا ضـد أي عمليـات إرهابية أو تجاوزات تركية.

ازداد موقف أنقـرة تعقيدا بعد اتفاق خط "إيسـت ميد" بين قبـرص واليونان وإسرائيل لنقل الغاز لأوروبا عبر إيطاليا، الأمر الـذي دفعها إلى إيجـاد مخرج من تلك المعضلة ومحاولة ترسيم الحدود في مياه البحر المتوسـط مع ليبيا، في خطوة قفـزت على كثير من محـددات الجغرافيا والتاريخ والأمن والسياسة.

> صراع الغاز ينتقل من شرق المتوسط إلى غربه بعدما أعطت مصر الضوء الأخضر لشركات كبرى للتنقيب عن الغاز قرب ليبيا

المعركة من شرق المتوسط إلى غربه

وشـدد أيمن شـبانة، أسـتاذ العلوم السياسـية بجامعـة القاهـرة، علـى أن تواجد شـركات دوليـة عملاقة في منطقة غرب المتوسط الساخنة، هو "حائط صلب ضد القرصنة التركية على غاز المتوسط".

وأضاف لـ"العرب"، أن إسـناد البحث عـن الغـاز والنفـط بالميـاه الاقتصادية المفتوحة في غرب المتوسط لهذه الشركات يدعـم موقف مصر علـى صعيد النزاعات الإقليمية وتشـابكاتها، من هنا تزيد هذه التحولات من أهمية أجندة الدورة المقبلة لمنتدى شرق المتوسـط المرتقبة في يوليو المقبـل، والتـي يمكن أن تتمخـض عنها قرارات مهمة ضد التحركات التركية.